SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2623

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

دور مؤسسات التربية العربية في مكافحة الفساد المجتمعي مع التركيز على أدوار الأسرة والمدرسة

مهني محمد غنايم

قسم أصول التربية، كلية التربية ،جامعة المنصورة، مصر

الملخص

الفساد عمومًا ظاهرة مركبة ومعقدة، تشمل الاختلالات التي تمس الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي والأخلاقي في المجتمع والذي يحتاج إلى تضافر الجهود لمعالجته والتخلص منه، ويبقى الفساد بشتى أطيافه أحد معاول الهدم التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقضيه الفساد ليست وليدة اليوم أوالأمس القريب وإنما نتاج جملة من العوامل والأسباب التراكمية وباتت تشكل خطراً شديداً على كافه مؤسسات المجتمع ، لذا يجب دراسة ظاهرة الفساد وكيفية مواجهتها من خلال وسائط التربية المختلفة ووضع أولويات تربوية لمكافحتها. ومن هنا كانت الدراسة الحالية التي تهدف الي التعريف بمفهوم الفساد المجتمعي وتقصي الظاهرة وأسبابها والآثار المترتبة عليها ومن ثم بيان دور مؤسسات التربية في مكافحة هذه الظاهرة حتي يمكن مواجهتها والحد منها وربما القضاء عليها.

الكلمات المفتاحية:

الفساد
الفساد المجتمعي
الانتحال
النزاهه
النزاهه الأكاديمية

The role of Arab educational institutions in combating societal corruption Focusing on the roles of the family and the school

Mehany Mohamed Ghanaiem

Fundamentals of Education ,Faculty of Education ,Mansoura Universuty, Egypt'

A B S T R A C T

Corruption in general is a complex and complex phenomenon, which includes imbalances that affect the political, economic, social, moral and ethical aspects of society, which need concerted efforts to address and get rid of it. The issue of corruption is not the result of today or yesterday, but rather the result of a number of cumulative factors and causes, and it has become a serious danger to all the institutions of society. Therefore, the phenomenon of corruption must be studied and how to confront it through the various means of education and set educational priorities to combat it.

Hence, the current study, which aims to define the concept of societal corruption, investigate the phenomenon, its causes and effects, and then clarify the role of educational institutions in combating this phenomenon so that it can be confronted, reduced, and possibly eliminated.

Keywords:

Corruption
Societal Corruption
Plagiarism
Integrity
Academic Integrity

المقدمة

يعد الفساد ظاهرة خطيرة ومن القضايا متعددة الأبعاد وأخذت تنتشر في مختلف المجتمعات لتدق ناقوس الخطر العالمي على اختلاف أسبابها و أنواعها، وبات التصدي لها ومكافحتها ضرورة ملحة عالمياً واقليميا ومحلياً، وهنا تبدوأهمية دور المؤسسات التربوية فى مواجهة الفساد والتصدى له بكافة أشكاله وصورة .

وقضيه الفساد ليست وليدة اليوم أوالأمس القريب وإنما نتاج جملة من العوامل والأسباب التراكمية وباتت تشكل خطراً شديداً على كافه مؤسسات المجتمع ، لذا يجب دراسة ظاهرة الفساد وكيفية مواجهتها من خلال وسائط التربية المختلفة ووضع أولويات تربوية لمكافحتها .

ومن هنا كانت الدراسة الحالية التي تهدف الي التعريف بمفهوم الفساد المجتمعي وتقصي الظاهرة وأسبابها والآثار المترتبة عليها ومن ثم بيان دور مؤسسات التربية في مكافحة هذه الظاهرة حتي يمكن مواجهتها والحد منها

Corresponding author:
E-mail addresses: ganaiem@yahoo.com

Article History : Received 19 July 2022 - Received in revised form 02 December 2022 - Accepted 13 December 2022

وربما القضاء عليها .

أولا - الفساد مفهومه وأشكاله:

يعرف الفساد بأنه :

"سلوك إنسانى يتمثل فى تغليب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة".(1)

وهو: " كل سلوك يهدد المصلحة العامة بكيانها وعدم الالتزام بها ، وذلك بتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة . وهو استغلال النفوذ للمنفعة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز وكذلك استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش او تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس".(2)

كما يعرف بأنه: "الخروج عن القواعد الأخلاقية الصحيحة وغياب أو تغيب الضوابط التى يجب أن تحكم السلوك ، ومخالفة الشروط الموضوعة للعمل وبالتالى ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك ".

وتعرفه منظمة الشفافية العالمية بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة".(3)

ويعرفه البنك الدولي بأنه: "استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص غير المشروع".(4)

ومن أشكال الفساد التي لاتخطئها عين فاحصة :

- "استغلال أصحاب القوة والنفوذ والسلطة لموقعهم فى المؤسسة التعليمية وذلك من أجل تغليب المصلحة الذاتية على المصلحة العامة مقابل منفعة شخصية يحددها الشخص الفاسد من أجل تحقيق مصلحة ما".(5)
- أما عن الفساد فى مجال التعليم فيشير إلى مجموعة التصرفات أو الأفعال غير السوية التي تقوم بها الأطراف المشاركة في العملية التعليمية بهدف تحقيق مصالحها الخاصة.
- وبالرغم من أنه يبدو من الصعب تقييم وتحديد حجم الفساد في القطاعات المختلفة بطريقة دقيقة، إلا أنه من المؤكد أن ظاهرة الفساد ليست بالهامشية، ويتأثر التعليم بهذه الظاهرة بطريقتين: الأولى من خلال الضغط على الموارد العامة، وبالتالى على ميزانية التعليم التي تمثل في أغلب الدول أكبر أو ثاني أكبر جزء من الإنفاق العام، والثانية من خلال زيادة تكلفة الخدمات التعليمية وبالتالى التأثير على حجمها وجودتها والالتزام بمعايير أدائها(6)
- والفساد فى التعليم يعني استخدام للمنصب العام لتحقيق المنفعة الخاصة ، والذى يكون له تأثير كبير على توافر وجودة الخدمات التعليمية لتحقيق الجودة أو الإنصاف في التعليم . ويحول الفساد في قطاع التعليم الأموال إلى قطاعات أخرى غير ذات أولوية نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول :

- أن الفساد سلوك فردى أو جماعى يهدف تحقيق أهداف ومنافع خاصة مادية أو معنوية باستخدام المنصب
- الفساد هو سلوك ذاتي ينعكس سلباً على الآخرين.
- الفساد عمل مخالف للقانون والنظام وغير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة فى المجتمع.
- يقوم الفساد على استغلال المنصب العام سواء في الوظائف العامة أو الخاصة لتحقيق منافع شخصية.
- ربما يرجع الفساد لأسباب سياسية أو اجتماعية أواقتصادية أو كلها مجتمعة
- الفساد نتيجة لضعف الوازع الدينى لدى الأفراد وتراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية من جهة وضعف دور المؤسسات والهيئات الرقابية من جهة أخرى.

وبذلك يعد الفساد ظاهره مركبه تختلط فيها الأبعاد الافتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولذا تتعدد أسبابها ويؤدى الفساد إلى تخلف وانهيار المجتمعات فى كافة القطاعات و زعزعة الأمن وعدم الاستقرار للمجتمع وغياب العدالة.

وفي ضوء ماسبق يمكن تعريف الفساد المجتمعى بأنه:

"الممارسات المجتمعية الفاسدة فى قطاعات المجتمع التى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نواتجه ومخرجاته وتشمل الفساد في مجالات الأخلاق ، الإدارة ، السياسة ، الاقتصاد ، التعليم ، الدين ، الثقافة والفكر، والبيئة والصحة .....الخ".

أسباب الفساد المجتمعى ومظاهره :

لعل أبرز أسباب الفساد ومظاهره تتبين في المجالات الآتية: (7)

مجال القيم والأخلاق:

- الفساد العقدي أبرز مظاهر هذا المجال وفساد الاعتقاد هو أساس كل فساد، فإن سعي الإنسان تبعٌ لمعتقده؛ فإذا كان المعتقد فاسدًا كان السعي فاسدًا، وإذا كان المعتقد صحيحًا صالحًا صلح السعي، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: 11، 12].
- ضعف الإيمان والوازع الديني، فالنفس الخاوية من الإيمان، التي لا تخشى الله ولا رسوله، لا تبالى بارتكاب المحرمات، ولا تخشى العقاب الرباني على الفساد في الأرض، ولا تشعر بالضيق أو بالهم الذى يشعر به المؤمن في حال اقترافه الفساد
- ترك خلق الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذي يعدَ صمام أمان للمجتمع من الفساد، فإذا غاب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فشا الفساد وانتشر في المجتمع.
- ضعف الدور التربوي للأسرة، فكثير من الأسر تركت الحبل على الغارب للأبناء والبنات فلم يتربوا على مراقبة لله تعالى، ولم يقوموا بدورهم ومسؤوليتهم.
- ضعف التوجيه والتربية وعدم ترشيد وسائل الإعلام، فكثير من القنوات ووسائل الإعلام لم تقم بدورها في مجالات التوجيه والإرشاد والتربية على الوجه المطلوب؛ فساهمت في هدم القيم والمبادئ

مجال الاقتصاد:

- ويضم مجموعة من الأسباب والمظاهر مثل: البطالة، وعدم تنظيم سوق العمل وفرص التشغيل، وقلة الأمانة والإخلاص،

وعدم إعطاء الأجير أجره بما يكافئ الجهد، والاختلاس والتزوير، وانتشار الكذب والخيانة بين الناس، والحرص على الدنيا.

- ارتفاع الأسعار وزيادة الضرائب ونقص فرص العمل وما يشكله ذلك من ضغط على الدخول والأجور وسلوك الأفراد في المجتمع.
- التفاوت الكبير في الأجور بين كبار الموظفين والعامة منهم في الدولة والمؤسسات المختلفة بشكل يثير الحنق والغضب لدى البسطاء.
- سياسة الخصخصة وتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص وما يرافق تلك العملية من مجاملات ومحاولات للحصول على أكبر قدر من المكاسب.

مجال السياسة:

- ضعف السلطتين القضائية والتشريعية وخضوعها للسلطة التنفيذية.
- ضعف الحريات، وتطبيق نظم وقوانين لا تتواءم وحاجات المجتمع وتشبث الطبقة التي تحكم بالسلطة وانتشار الفساد بشكل أفقي في المؤسسات العامة والخاصة.
- استخدام المال السياسي في العمليات الانتخابية.
- قوة ترابط وتكاتف الفاسدين والمفسدين ودقة تنظيمهم واتساع نطاقهم في المؤسسات المختلفة.
- ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في التصدي ومواجهة الفساد.

المجال الاجتماعي:

- انتشار المادية بين الناس وضعف السلوك الإيجابي والسَوي بين أفراد المجتمع، وتفكُّك عرى التكافل والتضامن الاجتماعي، وانتشار الأنانية والحقد والكراهية.
- شعور عامة الناس بأنهم غرباء أو مواطنون من الدرجة الثانية لأنهم لا يتمتعون بأبسط حقوقهم الآدمية في المأكل والمسكن والعلاج والخدمات.
- انتشار مظاهر الجهل ونقص المعرفة بالحقوق والواجبات والدور الوطني لكل مواطن .
- وانتشار الواسطة والمحسوبية والمحاباة في الوظائف والمعاملات.

المجال الإداري والتشريعي:

الفساد الإداري الذي يعبَر عنه بأنه "سلوك بيروقراطي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير شرعية والتي تنتشر بعض مظاهره ومنها:

- ضعف الرقابة ومتابعة الأداء الوظيفي، وفي كثير من الاحيان يطال الفساد أجهزة الرقابة أيضًا،
- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد، أو وجود تشريعات قاصرة في تعريفها لمفهوم الفساد ورؤيتها الجزئية لوسائل محاربته.
- شعور الناس بأن القانون لا يطبق إلا على البسطاء منهم، بينما كبار الفاسدين لا يقترب أحد منهم وهم فوق القانون.

ومن أسباب الفساد المجتمعي كذلك ما يأتي: (8)

يعد الفساد آفة مركبة تعوق العدالة والمساواة وله تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة تؤدى إلى تأخير عملية التنمية ، ويعيق بناء الديمقراطية ، وقطاع التعليم لا ينفصل عن القطاعات الأخرى فهو يتأثر سلباً وإيجاباً بمعدلات التنمية ويمكن تقسيم أسباب الفساد المجتمعى:

- أسباب سياسية: ويقصد بها غياب الحريات العامة وتحجيم مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة.
- أسباب اقتصادية: ويقصد بها ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر.
- أسباب اجتماعية: آثار الحروب ونتائجها والتدخلات الخارجية والتركيبات الطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم عن عدم الاستقرار والعوز والفقر وتدني مستويات التعليم.
- أسباب إدارية وتنظيمية تشمل الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها.
- غياب الديمقراطية مثل عدم وجود برلمان قوي يستطيع مساءلة الحاكم ورئيس الحكومة والوزراء وأى من إداريي الدولة.
- عدم احترام القانون.

كما تتعدد أسباب انتشار الفساد في المجتمع وفقا لما يلى: (9)

- ضعف الجهاز القضائي وذلك لعدم القدرة على تنفيذ الأحكام التي تصدر مما يفتح المجال من الافلات من العقوبة بالإضافة إلى عدم ترسيخ الردع العام لمرتكبي جرائم الفساد في قطاع التعليم.
- ضعف سيادة القانون وذلك لعدم استكمال حزمة التشريعات الخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أو وجود ضعف في احترام سيادة القانون.
- ضعف الارادة الصادقة للقيادة السياسية والتعليمية لمكافحة الفساد ويتمثل ذلك بعدم اتخاذ تلك القيادة اجراءات صارمة وقائية علاجية بحق مرتكبي جرائم الفساد، وذلك لانغماس عدد من تلك القيادات في الفساد وبالتالى لا يتم تطبيق النظام بدقة وفاعلية
- ضعف أجهزة الرقابة في المجتمع وعدم استقلاليتها وعدم الالتزام بالرقابة المستمرة ومتابعة المؤسسات التعليمية

الآثار السلبية للفساد المجتمعي :

انعكاسات الفساد على الفرد والمجتمع:

للفساد انعكاساته المتعددة على الفرد والمجتمع منها ما يلى: (10)

- فقدان الثقة لدى الفرد بأهمية العمل الفردي وقيمته طالما أن الدخول المكتسبة عن الممارسات الفاسدة تفوق في قيمتها المادية الدخول المكتسبة عن العمل الشريف.
- فقدان هيبة القانون في المجتمع لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل القرارات في مهدها وبالتالى يفقد المواطن العادي ثقته بهيبة القانون وتصبح حالة التجاوز على القانون هى الأصل واحترامه هو الاستثناء وزيادة فجوة عدم الثقة بين الجمهور ومنظمات الدولة.
- يؤدي الفساد إلى تمايز طبقي حيث يوسع الفجوة بين من

يملكون وبين من لا يملكون

- -توليد شعور عدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة
- تنامي الروح العدوانية تجاه النظم الحاكمة.
- نشر ثقافات فاسدة تصبح بمرور الوقت جزءاً من قيم العمل الخاطئة ومنها : عدم احترام وقت العمل ، امتناع وتراخي الموظف عن أداء العمل المطلوب منه ، عدم الالتزام بأوامر وتوجيهات الرؤساء، إفشاء أسرار العمل، الغش بإنجاز الأعمال ، عدم تحمل المسؤولية ،
- الإضرار بالصالح العام وتحقيق المصلحة الشخصية نتيجة إصدار أوامر وتعليمات مخالفة للنظم والتعليمات .
- سوء استعمال السلطة بالوساطة والمحاباة، مع عدم العدالة في التعامل مع الجمهور.
- الانحرافات المالية والإسراف وإهدار المال العام، مع الرشوة، والاختلاس،والتزوير ،والتلاعب بالأحكام والقواعد والنصوص المالية .
- السليبة، ومن صور ذلك : (اللامبالاة – عدم إبداء الرأي – عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار – العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات – الانعزالية – عدم الرغبة في التعاون – عدم تشجيع العمل الجماعي – تجنب الاتصال بالأفراد).
- عدم تحمل المسؤولية ، ومن صور ذلك : (تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر – التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية).
- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة . فرض المغارم ، وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم
- الإسراف في استخدام المال العام ، ومن صوره : (تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية – إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في المناسبات المختلفة.
- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .
- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر احتياجا.
- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.
- للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي ، ففي الوقت الذى تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وبالتالى تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصةً فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.
- تردي حالة توزيع الدخل والثروة ، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

كما أن للفساد آثاره السلبية المتعددة أهمها: (11)

- زعزعة الاستقرار الاقتصادي وعرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته مما يؤدى إلى عدم المساواة بين المواطنين.
- زيادة نسبة البطالة ، لضعف الدورة الاقتصادية والانتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة أو توزيعها في عمليات الفساد .
- هجرة الأدمغة والطاقات التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين.
- تعطيل أسس الاقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة في تقديم أفضل الخدمات والعروض والأسعار، إذ يصبح الهدف تأمين الموارد بطرق غير مشروعة من خلال التعامل مع المفسدين ودفع الرشى .
- ترسيخ المفاهيم السلبية مثل الأنانية والمصلحة الذاتية .
- الحد من نشاط الفرد وجهده حينما يدرك أنهما لا يكونان السبيل لتحقيق الأهداف ، في ظل وجود طرق ملتوية سهلة وقصيرة .

وهناك من يري أثار الفساد السلبية الآتية: (12)

- إعادة توزيع الموارد ووضعها فى أيدى الأغنياء والأقوياء الذين يملكون السلطة.
- الإضرار بالتنمية الاقتصادية والسياسية والتنظيمية.
- نزع سلطة القانون والثقة والاطمئنان فى النفوس.
- السعي وراء الطرق الملتوية والفاسدة للحصول على المادة.
- تشويه العمل وتقليل معدل الاستثمار.

وهناك من يؤكد على أن الفساد المجتمعى له مخاطر متعددة منها ما يلى: (13)

- فقدان ثقة المواطن في الدولة.
- غياب العدالة الاجتماعية.
- انتشار الانحلال الأخلاقي والنفاق الاجتماعى.
- تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

- غياب دور الرقابة والإشراف.
- ضياع الأموال العامة للدولة.

ومن أهم آثار الفساد المجتمعي على الجهاز الحكومي ما يلي:(14)

- تحويل التخطيط إلى عملية صورية .
- الحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإدارى لوجود من يقاوم هذه الجهود ويسعى لتحقيق المصلحة الذاتية.
- الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة؛حيث تتحول هذه الواجبات إلى ممارسات سلبية مشروعة لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية نتيجة لهذا الفساد.
- الانحراف عن المصلحة العامة ؛ ذلك لأن عملية اتخاذ القرار في الجهاز الحكومي ينبغي أن تصب فى جانب المصلحة العامة ، ولكن يسعى المستفيدون من انتشار الفساد لتحقيق مصالحهم الذاتية.
- التأثير في أمن المجتمع واستقراره ؛حيث أصبح الجهاز الحكومى نتيجة للأمراض المستعصية التى يعاني منها ،غير قادر على تلبية احتياجات المواطنين والحفاظ على مكانته كمؤسسة مرجعية للمواطن والقيم .
- إعاقة جهود الرقابة ؛ وذلك من خلال عدم تزويد أجهزة الرقابة بالتقارير المطلوبة عن سير الأجهزة الحكومية لتتمكن على ضوء هذه التقارير من مراقبة وتطوير أداء الجهاز بما يحقق الغاية النهائية لإنشائها وهو وجود حكومة أمينة ونزيهة.

الفساد في التعليم والنزاهه الأكاديمية :

صورمن و اقع انتهاك النزاهه الأكاديمية:

هناك العديد من الأبحاث على مدار سنوات طويلة قامت بالإشارة إلى أن الطلاب أو الباحثين يلجئون إلى استخدام أساليب غير أخلاقية لتضعيف النزاهة الأكاديمية. بالطبع كل منا لديه الكثير من القصص حول الكثير من حالات الغش والاحتيال التي كانت تتم خلال الامتحانات، كما نتذكر الإجراءات التي كانت تقوم بها الجامعة للحد من حالات الغش وضمان النزاهة الأكاديمية، ورغم ذلك دائما كان هناك قلق ازاء هذا.(15)

وهناك من ذهب الي القول أنه لا تكاد تخلو مؤسسة علمية من حالة أو أخرى من حالات الفساد الناتج عن انتهاك النزاهة. وما يميز مؤسسة عن أخرى هو درجة انتشار هذا الفساد، وطريقة تعاملها معه. فبعض المؤسسات تتخذ مواقف صارمة وحازمة ضد أى فساد، وتعاقب بصرامة مرتكبيه، فى حين تغض مؤسسات أخرى الطرف عن الفساد مهما بلغت بشاعته، وتتعايش معه، فلو أن مسئولا ما أساء استعمال صلاحياته، وطبق معايير مزدوجة، مثل منح مكافآت ومزايا للموالين له، بدافع تحقيق مصلحة شخصية أو هوى أو تحيز أو خوف، وحرم المستحقين الفعليين منها بسبب مصالح شخصية مشابهة، فإننا سنجد، عادة، مواقف مختلفة بحسب درجة نزاهة المؤسسة التى يعمل بها. فكلما قاومت المؤسسة مثل هذه السلوكيات، وعاقبت مرتكبيها اقتربت من مؤشر النزاهة، وكلما غضت الطرف عنها، وتركت مرتكبيها دون مساءلة أو عقاب اقتربت من مؤشر الفساد. لكن الأمر ليس على هذه الدرجة من البساطة فى العالم العربى؛ لأن الكشف عن الفساد لا يمر غالبًا دون عقاب. ويصل الأمر إلى مداه حين تُعاقب المؤسسة من يكشف الفساد ويفضحه، وليس المفسدين أنفسهم، لنكون أمام تجسد شائع لمفارقة النزاهة الأكاديمية. وهى مفارقة غير منطقية، لكن يمكن تفسيرها.(16)

ومن صور انتهاك النزاهه الأكاديمية أيضا :

- السرقات العلمية.
- القص واللصق (الانتحال العلمي).
- النشر بدون تحكيم (في بعض المجلات التي يقال أنها علمية، وكذلك بعض المؤتمرات).
- السرقة الأدبية : هي جريمة أكاديمية، تعمّد تقديم عمل شخص آخر على أنه للذات ، دون الاعتراف بذلك . ومن الأمثلة على السرقة الأدبية:
  - استخدام عمل شخص آخر أو تغيير بعض الكلمات، مع الإبقاء على الشكل والمعنى نفسه، دون الإشارة إلى المصدر (المصادر)، وتقديمه على أنه عمل خاصّ بالذات (الفرد نفسه).
  - أخذ النص من العديد من المصادر الأخرى، ووضع القطع معا كوثيقة واحدة، وتقديمه على أنه عمل خاص بالذات، دون الإشارة إلى المصدر (المصادر).
  - تنزيل المعلومات والصور والرسوم البيانية من الإنترنت، وإدراج تلك المواد في وثيقة واحدة، وتقديمها على أنها عمل خاص بالذات، دون الإشارة إلى المصدر (المصادر).

أعمال خيانة الأمانة ، وتشمل الآتي:

- الغش أو السرقة الأدبية أو مخالفات أخرى متعلقة بالنزاهة الأكاديمية، مثل التلفيق أو التسهيل أو المساعدة في خيانة الأمانة الأكاديمية، أو سرقة المواد التعليمية أو الاختبارات، أو الدخول غير المصرح به أو التلاعب بالمعدات المختبرية أو التجارب، أو تغيير الدرجات أو الملفات؛أو سوء استخدام البيانات البحثية للتلاعب في النتائج، أو استخدام العلاقات الشخصية للحصول على الدرجات أو الامتيازات أو محاولة الحصول على الدرجات أو الامتيازات من خلال وسائل احتيالية.
- تقديم بيانات غير صحيحة بشكل متعمّد إلى أيّ عضو هيئة تدريسية أو إلى مسؤول في الجامعة.
- تزوير أو تغيير أو إساءة استعمال وثائق أو سجلات جامعية أو وثائق الهوية أو برامج الكمبيوتر أو الحسابات.

أبرز صور انتهاك النزاهة الأكاديمية في المؤسسات الجامعية:

صَوَّر البعض انتهاك النزاهة الأكاديمية في الجامعات بأنها جريمة سرقة المستقبل، والتي أخذت تتجسد في كثير من الصور لعل أبرزها ما يلي:

الانتحال:

انتشرت في الآونة الأخيرة عدة ظواهر غير صحية في مجال البحث العلمي، ومن هذه الظواهر ظاهرة السرقات العلمية بكل أشكالها وصورها، والتي أصبحت من أخطر الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات والمؤسسات الجامعية والبحثية في مصر والعالم العربي، بل وأضحت من أبشع الجرائم التي تُرتكب في تلك المجتمعات، ووصلت إلى حد أن وصفها البعض بأنها "انحطاط ثقافي وبلطجة فكرية. (17)

ولاشك أن الشبكة العنكبوتية العالمية قد حققت حلماً لم يكن متوقعاً من قبل، إلا أنها في الوقت ذاته أحدثت العديد من المشكلات التشريعية

والأخلاقية والاجتماعية في مجتمع المعلومات الرقمي، وذلك من حيث الخصوصية والحماية وحقوق الملكية الفكرية، وبعض التجاوزات بما في ذلك السرقة والتجسس والإرهاب الإلكتروني والتلاعب بالمعلومات وغيرها. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ضخامة هذه الشبكة العملاقة، وكونها شبكة حرة بعيدة عن سيطرة دولة بعينها. ومع تزايد استخدام الإنترنت ظهرت أنماط جديدة من التحديات لم تكن معروفة من قبل، وظهر جيل جديد من المجرمين المحترفين الذين يمتلكون المهارات والمعرفة التقنية، ويحتاجون بالتالي إلى أساليب ونظم خاصة للتعامل معهم.(18)

والانتحال يعني استخدام معتمد لأي مصدر معلومات منشور، أو غير منشور دون اعتراف مناسب بحقوق التأليف، وعدم تطبيق طرق الاستشهاد، أو الاقتباس المتعارف عليه في البحث العلمي، ويشمل ذلك ما يحتويه ذلك المصدر من أفكار أو جمل أو كلمات وحتى خرائط وجداول وأشكال. كما يعني استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين بقصد أو بغير قصد وسواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة فهي تمثل انتهاكاً أكاديمياً خطيراً.(19)

ويتخذ الانتحال أشكالاً وصوراً شتى ينبغي للباحثين وطلبة الدراسات العليا الانتباه إليها بغية تجنب الوقوع فيها، ومن أشكال الانتحال ما يلي: (20)

- **الانتحال الكلي:** ويتمثل الانتحال الكلي في استيلاء المنتحل على بحث كامل من باحث آخر ونسبته إلى نفسه، وكذلك شراء المنتحل بحث جاهز ونسبته إلى نفسه، وقد يكون الشراء مباشرة من مكاتب للخدمات الجامعية أو إلكترونياً من شبكة الإنترنت، وأيضاً تكليف المنتحل باحث آخر لكتابة البحث ونسبته إلى نفسه.
- **الانتحال الجزئي:** ويكون الانتحال الجزئي في حالات منها نقل الحرفي لمعلومات أو أفكار أو مخططات من آخرين دون توثيقها، وعرض أفكار ومعلومات لآخرين مع تغيير الأسلوب والكلمات ونسبتها لنفسه.
- **الانتحال الذاتي:** ويتمثل في قيام الباحث بإعادة أفكار له كتبها في بحث آخر، وتقديمها في عمل جديد دون الإشارة للمصدر الأول، وبهذه الحالة يكون الباحث سارقاً لنفسه، وذلك الوضع لا يعفيه من المساءلة. ويتضح هذا النوع لدى الباحثين الذين يعيدون ما كتبوه في رسائلهم في الماجستير والدكتوراه في بحوث جديدة، أو لدى الباحثين المكثرين من تأليف الكتب الجامعية. ولا يخالط هؤلاء شعور بأن ذلك انتحال غير مقبول في أخلاقيات البحث التربوي.

ومن آثار هذه الظاهرة أنها تصيب الباحثين بالسلبية والاتكالية، كما تقضي على ملكة البحث العلمي النزيه وتجعل الباحث لا يبالي من أين أتي بالمعلومة، ولا مصدرها، وتنشئ عقليات هشة علميا، متهرئة فكريا، ويكون نتاجها أن تكون الأمة مفرغة من كل عقلية بحثية، وفضلاً عن ذلك تقتل موهبة الإبداع والتنافس، وتجعل المجتمع يستمرئ السرقة ويتعود عليها. (21)

ولاشك أن الانتحال يعد جريمة أخلاقية قبل أن تكون علمية، ودرجة خطورة هذه الجريمة تتباين من مجتمع إلى آخر، فهناك بلدان لا تتسامح مع مثل هذه الجرائم، حيث يترتب عليها إتلاف العمل العلمي، وتعويض المؤلف الأصلي المتضرر ونزع الدرجات أو الامتيازات التي ترتبت على العمل العلمي المسروق، وفي بعض البلدان ما زالت تشريعات السرقات العلمية وتنفيذها ضعيفة.(22)

وتتنوع أشكال السرقات العلمية داخل الأوساط الجامعية، ومن أكثرها شيوعاً الأمثلة التالية: (23)

أ. نقل معلومات من الانترنت ونشرها في مكان آخر دون تحري الاستشهاد السليم.

ب. استخدام صياغة من مواد منشورة (بما في ذلك المواد المنشورة على شبكة الانترنت) دون استخدام علامات الاقتباس أو ذكر المصدر.

ج. تسليم مقال قد تم نقله بأكمله أو جزء منه.

د. إعادة صياغة أفكار أو معلومات من مواد منشورة أو مسموعة دون ذكر المصدر.

هـ. نقل نفس الكلمة من نص كتبه شخص آخر.

و. تقديم أفكار في نفس الشكل والترتيب كما هي معروضة في المصدر دون اقتباس.

ز. اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها.

ح. اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين علامتي تنصيص " " ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

ط. استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره أو أصحابه الأصليين.

ي. نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملاً شخصياً.

ك. الترجمة من إحدى اللغات بصفة كلية دون ذكر المترجم والمصدر.

دور المؤسسات التربوية في مكافحة الفساد المجتمعي:

وفي إطار انتشار ظاهرة الفساد فى المؤسسات التعليمية يجب وضع سياسة تربوية بالتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع ، وكذلك مناهج تربوية ترسم ملامح هذه السياسة، داخل المؤسسات التعليمية من خلال آليات إجرائية لتأسيس ثقافة تحارب الفساد وتعده أمراً لا يقبله الدين الاسلامى من خلال ما يلى:

- التوعية بأهمية المحافظة على العقيدة الاسلامية .
- تعميق الولاء والانتماء والوحدة الوطنية .
- تعاون المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والفكرية فى نبذ الفساد.
- وقاية المجتمع من الفكر والثقافة الدخيلة التى تتعارض مع الدين الإسلامى .
- التوجيه المستمر لأفضل أوعية الفكر والثقافة والبرامج التربوية المناسبة التى تحصن أفراد المجتمع ضد ممارسة الفساد.
- تفعيل دور المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد.
- تعزيز قيم الشعور بالمسؤولية لدى الأجيال الجديدة وبناء صورة إيجابية عن دور النزاهة وضرورة مساندتها من قبل المجتمع، أي خلق وعي إيجابي تجاه دور الرقابة وتعليم الطلاب ضرورة عدم السكوت عن أي ظاهرة تلحق ضرراً بالمجتمع .

- وضع مواد دراسية تدمج مع التربية الوطنية والدينية تعزز القيم الايجابية في السلوك، وتحارب كل السلوك القائم على التعصب الذى يمثل أحد الوسائل البارزة الدافعة إلى الفساد في المجتمع .
- التحذير من الفساد الاقتصادي والسياسي والبيئي والاجتماعي والإدارى والفكري والإعلامي والأخلاق والثقافي والعقدي.
- بناء رأى عام واعٍ لدى أفراد المجتمع بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والرقابية فى الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع.
- تعزيز القيم الدينية والأخلاقية فى المؤسسات التعليمية وحث العاملين بها على دورهم الاجتماعي والأخلاق الذى يفرضه الدين والأخلاق في محاربة كل مظاهر الفساد.

ويمكن توضيح دور وسائط التربية وآلياتها فى مواجهة الفساد المجتمعى كما يلى:

أولا- دور الأسرة كوسيط تربوى في مواجهة الفساد المجتمعى:

تمثل الأسرة الوسيط التربوي الأول الذى ينشأ ويتربى فيه الإنسان ويكتسب منه معظم المقومات الحيوية لحياته، فالتربية والتنشئة والتوجيه والرعاية والمراقبة وتأمين متطلبات الحياة تقع كلها على الأسرة. ومن ثم لا يستطيع أى وسيط تربوي آخر أن يقدم للإنسان ذلك بديلاً عن الأسرة مهما كانت درجة الاهتمام والعناية. ومن هنا فإن قدرة الأسرة على رعاية أبنائها وحمايتهم من الأخطار، وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية ونفسية وعقلية رشيدة بما يحقق التوازن في بناء الإنسان، يقتضي من الأسرة مراعاة الآليات الآتية:

- تعريف الأبناء بالمبادئ الدينية والقيم الأخلاقية التى تحصنهم من ممارسة الفساد فى المجتمع.
- توعية الأبناء بالتأثير السلبى لأصدقاء السوء والتأكيد على البعد عنهم.
- التأكيد على تربية الضمير الداخلي لدى الأبناء منذ الصغر لأنه بمثابة الرقيب الداخلي للفرد فيما بعد.
- التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأبناء وفق التعاليم الدينية الأصيلة.
- مساعدة الأبناء على الثقة بالنفس وتحمل المسئولية وتحديد رؤيتهم لمستقبلهم.
- تربية الأبناء على الأخلاق الفاضلة وعلى التمسك بآداب السلوك الاجتماعي.
- تربية الأبناء على التوسط والاعتدال في أمور الدين والدنيا.

ثانياً- دور المدرسة كوسيط تربوى في مواجهة الفساد المجتمعى:

المدرسة وسيط تربوي فاعل في ظل التغيرات الراهنة بكل تحدياتها. وبالتالى فإن نجاح المدرسة الآن في التصدي لظاهرة الفساد يتطلب إحداث تغييرات جوهرية بها دوراً وتنظيماً ومنهاجاً وإدارة، حتى يتخطى دورها مجرد الاهتمام بالتعليم إلى الارتقاء بمستوى أداء وثقافة ومهارات الإنسان فى مواجهة الفساد من خلال الآليات التالية:(24)

- الدعم الإيجابي والمعنوي لكل من يمنع وقوع الفساد داخل المؤسسة التعليمية.
- العقاب والردع لكل من يشارك في الفساد.
- تعزيز القيم الدينية والأخلاقية، ورسم صورة إيجابية عقلانية لدى الطلاب في المراحل المختلفة عن دورهم الاجتماعي والأخلاقى الذى يفرضه الدين والأخلاق والعرف عليهم فى محاربة كل مظاهر الفساد بطريقة أخلاقية وبطريقة حضارية.
- أن تتضمن المناهج الدراسية موضوعات تتوافق مع حاجات المجتمع والخطة التنموية له.
- تدعيم المقررات الدراسية بالمواقف والقضايا المجتمعية والتى من بينهما الفساد وكيفية مواجهته.
- أن تتضمن المقررات الدراسية رفض السلوك القائم على التعصب الذى يدفع إلى الفساد في المجتمع .
- تحقيق التكامل بين الجانب المهنى مع الأخلاق فى المناهج.

دور المعلم في غاية الأهمية :

إن ما يستطيع التعليم في أى دولة أن يحققه يتوقف إلى حد كبير على طبيعة معلميه وما يستطيعون أن يعملوه وماهم على استعداد لعمله.(25)

ولا يمكن المساواة بين المعلمين وبين المدخلات الأخرى فهم حملة المعرفة والخبرة والرغبات والقيم التي تؤثر بطريق مباشرة على تعليم الطلاب وهذا ما يدعو إلى ضرورة الاستثمار في المعلمين باعتبارهم رأس مال بشري يسهم في تحقيق التنمية المجتمعية من خلال ما يغرسه من قيم ومبادئ ومهارات يتم اكسابها للطلاب صانعي المستقبل ، وذلك لأنه يقوم بدور محوري في العملية التعليمية ولذلك يجب على المعلم ما يلى:

- الإيمان بالدور الهام للتربية في مواجهة الفساد.
- ينمي في طلابه قيم المواطنة والاعتماد على الذات والرغبة في مقاومة الفساد.
- امتلاك رؤية واضحة عن أهم القضايا العالمية والمحلية .
- حث الطلاب على الالتزام بقواعد وتعليمات المدرسة وتشجيعهم على المحافظة على مرافقها.
- أن يكون مواجهة الفساد أحد أهداف الأنشطة الطلابية من داخل المؤسسات التعليمية.
- ربط الأنشطة اللاصفية بالمقررات الدراسية وقضايا المجتمع المختلفة.
- إيجاد حوافز مناسبة للطلاب والمعلمين لتشجيعهم على المشاركة والمساهمة في الأنشطة التى تنبذ الفساد.

رؤي تطويرية لدعم النزاهه الأكاديمية ومكافحة الفساد الجامعي :

وهناك من ذهب الي القول برؤي تطويرية (يمكن اعتبارها ضمن متطلبات دعم النزاهه الأكاديمية) من هذه الرؤي ما ذهب اليه (عبد الله، مجدي) (26) في عرضه ثماني رؤى تطويرية مرتبطة بتفعيل أبعاد النزاهة الأكاديمية فى الجامعات المصرية

1- ميثاق شرف النزاهة الأكاديمية في الجامعات المصرية (العربية كما يري الباحث الحالي،غنايم، 2022). (27)
2- الاستراتيجيات التربوية لغرس قيم وأبعاد النزاهة الأكاديمية لدى طلبة الجامعات المصرية، وتتضمن:
أ- استراتيجية توضيح قيم وأبعاد النزاهة الأكاديمية.
ب- استراتيجية النموذج القدوة في النزاهة الأكاديمية.
ج- استراتيجية النضج الأخلاقي لقيم وأبعاد النزاهة الأكاديمية.

3- استحداث إدارة لحماية النزاهة الأكاديمية في الجامعات العربية.
4- استحداث برنامج تدريبي عن النزاهة الأكاديمية في الجامعات العربية.
5- استحداث مقرر جامعي خاص بالنزاهه الأكاديمية بالجامعات العربية.
6- استحداث جائزة سنوية عن أفضل البحوث التي تناولت موضوع النزاهة الأكاديمية أو قدمت مقترحاً تطبيقياً للحد من ظاهرة الفساد الأكاديمي في الجامعات العربية.
7- إعداد دليل إجرائي عن مؤشرات أداء النزاهة الأكاديمية في الجامعات العربية .
8- إعادة هيكلة أدوار الجامعات العربية ذات العلاقة المباشرة بالنزاهة الأكاديمية.

هذه الرؤي سوف تساهم في دعم النزاهه الأكاديمية في الجامعات العربية متي تم تحويلها الي إجراءات تنفيذية تطبق علي أرض الواقع.

خلاصة :

إن الفساد عمومًا ظاهرة مركبة ومعقدة، تشمل الاختلالات التي تمس الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي والأخلاقي في المجتمع والذي يحتاج إلى تضافر الجهود لمعالجته والتخلص منه، ويبقى الفساد بشتى أطيافه أحد معاول الهدم التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وعليه فإن أحسن وسيلة لمحاربة الفساد تتمثل في إعداد خطة استراتيجية وطنية شاملة بمشاركة واسعة من قطاعات المجتمع وأطيافه لإعادة العدل بمختلف صوره في المجتمع من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة، وإنهاء الظلم وأشكال الاستغلال في كل المجتمعات عن طريق ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحديث التشريعات وتغليظ العقوبات لردع كل من تسول له نفسه ممارسة أي شكل أو مظهر من مظاهر الفساد في الدولة والمجتمع.

مصادر البحث

[1]- الجيوس، عبد الله محمد (2003) : الفساد :مفهومه وأسبابه وأنواعة وسبل القضاء عليه ،رؤيه قرآنيه ، المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد ،مركز الدراسات والبحوث ،الرياض، 5.

[2]- عبدالغفار عفيفي(2013): الأساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،11

[3]- منظمة الشفافية العالمية (2007): علي الموقع :
1. https://www.albankaldawli.org/

[4]- البنك الدولي :
2. https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anti corruption-fact-shee

[5]- مشيرة محمد حسن (2016): الفساد فى اقتصاديات التعليم الخاص قبل الجامعى ، دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم الخاص مدينة طنطا ، مجلة كلية الآداب،العدد29،الجزء2

[6]- عادل عامر (2015) الفساد في مصر وكيفية مواجهته https://www.diwanalarab.com

[7]- مقدادي، عمر (2017) الفساد في المجتمع: أسبابه، ومظاهره /علي الموقع التالي بتاريخ 2022/9/21 :
3. https://www.ammonnews.net/article/335686

[8]- حنا عيسى(2016) الفساد: أنواعه، أسبابه ، أدواته وطرق علاجه ، علي الموقع :
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/424602.html

[9]- سناء طوطح (2019) أثر الفساد على مؤسسات التعليم العالى والوسائل الأكاديمية المقترحة للحد منه، ملتقى المبادرة العربية الأكاديمية لمكافحة الفساد
https://www.rolacc.qa/wp-content/uploads/2019/06/Dr.-Sanaa.pdf

[10]- حسين خلف(2014) الفساد الإداري في المجتمعات النامية "الأسباب - المظاهر - العلاج " مصر نموذجا ، المركز الديمقراطي العربي ، عدد إبريل

[11]- رحيم حسن: الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، علي الموقع :
http://alabda33.blogspot.com/2013/05/blog-post_ 4955.html

[12]- روبرت كليتجارد (1994) السيطرة على الفساد ، ترجمة على عجاج ، دار البشير للنشر والتوزيع ،عمان

[13]- قيس المؤمن وآخرون(1997) التنمية الإدارية ،عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع،69-70

[14]- عبد الرحمن أحمد(2003) الفساد-أثرة فى الجهاز الحكومى، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث،الرياض ،555.

[15]- حايك، هيام (2015) النزاهه الأكاديمية في بيئات التعلم الافتراضي ، دخول يوم 2022/1/1 علي الموقع : http://blog.naseej.com

[16]- عبداللطيف ، عماد (2020) مفارقة النزاهه الأكاديمية نشر في 2022/1/1علي الموقع التالي:
4. https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate

[17]- الدهشان، جمال علي & السيد، سماح محمد (2020) رؤية مقترحة لتحويل الجامعات المصرية الحكومية الي جامعات ذكية في ضوء مبادرة التحول الرقمي للجامعات، المجلة التربوية، كلية التربية جامعة سوهاج ،العدد (78) أكتوبر، 1

[18]- السالم، سالم بن محمد (2009). السرقات العلمية قضية تهدد أمن المعلومات،دراسات المعلومات، العدد (6) 5

[19]- بوجرادة، عبد الله (2016). أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة ورقلة،16

[20]- إسماعيل، على (2010). الانتحال في البحوث التربوية أسبابه وطرق مكافحته، المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي رؤى مستقبلية) مج 2،148

[21]- تليمة، عصام (2009). السرقات العلمية ظاهرة العصر. مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، السنة (46) عدد (532) 13

[22]- عطية، جمال سليمان (2017) استخدام برامج كشف الانتحال Plagiarism Dictation لتحقيق النزاهة العلمية: رؤية تدريبية في ضوء مهارات التعلم الذاتي، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، عدد خاص،165

[23]- أبيش، سمير (2017). التصور الإسلامي لعلاج معضلة السرقات

العلمية ضمن أعمال ملتقى الأمانة العلمية . مركز جيل البحث العلمي المنعقد في الحادي عشر من يوليو،101

[24]- النجار، فاطمة رمضان (2021) أولويات الإصالح التربوي لمواجهة الفساد في مؤسسات التعليم، مجلة كلة التربية جامعة بن سويف ، الجزء الثالث ،عدد يناير

[25]- روزا ماريا توريز (2000) المهنية في مجال التدريس من أدوات للإصلاح إلى عوامل ايجابية للتغير :مفترق الطرق في التعليم في أمريكا اللاتينية ترجمة أسعد حليم مجلة مستقبليات المجلد30 العدد2، ص212.

[26]- عبد الله، مجدي عبد الرحمن (2019) رؤى تطويرية لتفعيل النزاهة الأكاديمية فى الجامعات المصرية ، مجلة مستقبل التربية العربية : المركز العربي للتعليم والتنمية مجلد (26) عدد (119) يونيه

[27]- غنايم، مهي محمد (2022) النزاهه الأكاديمية لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية في ظل التنافسية والتحول الرقمي، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد (5) عدد (2).